جيوبوليتكية ـ جيواستراتيجية، وذلك من حيث تحديد ما يضفيه موقع جغرافي معين من مزايا وما يفرضه من عوائق للدول المتصلة، جغرافياً، بهذا الموقع، أو بمعنى آخر من حيث رصد اهمية موقع جغرافي معين لموقع جغرافي آخر تتصارع دول معينة للانتفاع بمزاياه وانعكاس ذلك الصراع على الدول المتصلة، جغرافياً، بذلك الموقع المعين. انطلاقاً من هذا الاطار، يقدم لنا د. علي الدين هلال تصميماً بحثياً لدراسة منطقة البحر الاحمر من منظور الامن العربي. فالدكتور هلال يفضل ان ينظر الى البحر الاحمر كمنطقة امن (Security Zone) ، ويفصل ذلك بقوله: «في هذا الاطار، يقصد بمناطق الامن لدولة ما، او لمجموعة من الدول، تلك المناطق التي يمكن ان تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، ويمكن تحديد منطقة الامن وفقاً لثلاثة معايير:

« (أ) المعيار الجغرافي: ويثار في هذا الصدد ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وامنية تنعكس على الاطراف المتجاورة، ايجاباً وسلباً.

(ب) المعيار السياسي او الايديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وما تتصدى له من اهداف ونوع الافكار السائدة فيها بما توجده من ارتباطات وانتماءات.

(ج) معيار قوة الدولة: فهناك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق امنها، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق امنها»[٣].

وهذه الرؤية التحليلية، كما ان لها آثاراً ايجابية على التحليل، فان لها آثاراً سلبية أيضاً. فاما بشأن الآثار الايجابية فهي:

١ ـ تنظير للخطر الاسرائيلي، سواء اقليمياً او استراتيجياً.

٢ ـ تنظير للامن، بمعنى جماعي وليس بمعنى فردي.

٣ ـ تعتبر الاستخدام الاستراتيجي الرشيد للموقع الجغرافي، كعنصر هام من عناصر القوة الدولية.

٤ ـ تحلل ابعاد الامن الجماعي العربي، من منطلق الصراع الاستراتيجي العالمي (Global Strategic Conflict).

هذا من ناحية؛ اما من ناحية الآثار السلبية، فهي:

١ ـ لا تعطي اهمية كبرى للوضع القانوني الدولي للبحر الاحمر، كبحر شبه مغلق (Semi - Closed Sea) [٤].

٢ ـ تهمل أثر التطور التكنولوجي البحري، كتطور الأتصالات بين الاقمار الاصطناعية والغواصات، على نظام اعادة تشكيل اختيارات الدول العظمى بشأن بناء قواعد عسكرية مجاورة للبحار[٥].

٣ ـ لا ترى امن البحر الاحمر الا امتداداً لأمن الدول المطلة عليه، او انعكاساً للأمن العربي الجماعي. وبناء على ذلك، فهي لاترى ابعاداً مستقلة لمفهوم أمن البحر الاحمر.

٤ ـ لا تعتبر البحر الاحمر كنظام مائي طبيعي (An Ecosystem) ، وبالتالي له بعد بيئي (Environmental) لامنه؛ وذلك حيث يتم التركين، فقط، على البعد الجيوبوليتيكي للبحر[٦].

٥ ـ لا تعطي وزناً كبيراً للبحر الاحمر، كمصدر للثروات الطبيعية وكمجال للانتفاع